● أخبار قصيرة

زيلينسكي يحمّل الغرب مسؤولية خسارته للجنود

أعلن الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي أن التأخر في تسليم المعدات العسكرية إلى أوكرانيا تسبب في انخفاض عدد الجنود في القوات المسلحة الأوكرانية.
ونقلت قناة "أوبشيستفينويه" الأوكرانية عن زيلينسكي قوله إن التباطؤ في إيصال المساعدات الغربية إلى كييف يعد سبباً رئيسياً في تناقص أعداد القوات المسلحة.
وأوضحت القناة أن زيلينسكي كشف، خلال مشاركته في مؤتمر "Grain from Ukraine" الثالث للأمن الغذائي، أن قواته تواجه أصعب الظروف في منطقة دونباس.

باكستان.. حظر التجمعات في ولاية البنجاب

أُعلِن في مدن مختلفة من إقليم البنجاب، أكبر أقاليم باكستان من حيث عدد السكان بعد العاصمة إسلام آباد، ، حظرٌ على التجمعات والاجتماعات الشعبية لمدة ثلاثة أيام.
وقد دعا عمران خان، رئيس الوزراء الباكستاني السابق وزعيم المعارضة المسجون حالياً، مواطني البلاد للمشاركة في مظاهرات سلمية مناهضة للحكومة في جميع أنحاء باكستان، وذلك للدفاع عن الديمقراطية وحماية الحريات المدنية.
وأعلنت الحكومة الفيدرالية في إسلام آباد والحكومة المحلية في إقليم البنجاب حالة التأهب للقوات الشرطية لمواجهة أي اضطرابات أو حالات عدم استقرار.

"بي واي دي" الصينية تستثمر مليار دولار في مصنع سيارات بتركيا

أعلنت شركة "بي واي دي" (BYD) الصينية لصناعة السيارات عن بدء نشاطها الاستثماري بقيمة مليار دولار في تركيا لبناء مصنع في مدينة مانيسا.
ومن المقرر أن يبدأ بناء المصنع في عام ٢٠٢٥، حيث ستقوم الشركة بنقل ٢٥٠٠ موظف مع عائلاتهم من الصين وإسكانهم في مانيسا. كما تشير التقارير إلى أنه سيتم إنشاء حي سكني خاص للصينيين في المدينة.
وقد توقع عمدة مانيسا أنه بالإضافة إلى العمال الصينيين البالغ عددهم ٢٥٠٠ عامل، سيتم توظيف حوالي ٢٠ ألف عامل من تركيا.
وكانت وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية قد وقعت في شهر يونيو/حزيران اتفاقية تعاون مع شركة "بي واي دي" الصينية، التي تُعد أكبر مُصنِّع للسيارات الكهربائية في العالم، للاستثمار في تركيا.

في ظل النمو المتسارع لشعبيته

محاولات في ألمانيا لحظر حزب البديل

الوفاق / يعيش المشهد السياسي الأوروبي تحولات جذرية غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، حيث تتصاعد موجة التغيير السياسي في معظم دول القارة العجوز. وتبرز ألمانيا، القوة الاقتصادية الأولى في أوروبا، كنموذج واضح لهذا التحول، إذ تواجه أزمة سياسية حادة تتجلى في صعود قوى سياسية جديدة تتحدى النظام التقليدي القائم منذ عقود. ويأتي هذا التحول في خضم تغيرات عالمية متسارعة، تزامناً مع عودة للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى المشهد السياسي، مما يضع النخب السياسية التقليدية في موقف صعب.

تراجع شعبية حكومات دول الناتو

كانت السنوات الأخيرة كارثية على الاستقرار السياسي للغرب، حيث تساقطت الحكومات والتحالفات الهشة الواحدة تلو الأخرى. وقد أدى هذا التأرجح السياسي إلى تراجع شعبية الأحزاب الحاكمة في غالبية دول حلف الناتو. وكانت هذه الحكومات والتحالفات بالتحديد هي التي صعّدت من عدوان الاتحاد الأوروبي/الناتو الزاحف في شرق أوروبا، مما أوصل العالم إلى حافة الإبادة النووية.
وقد كان النصف الأخير من هذا العام ثقيلاً بشكل خاص على كل من واشنطن وبروكسل، وكذلك على حلفائهما وتوابعهما الجيوسياسيين. فقد القادة الغربيون شرعيتهم فعلياً منذ أشهر، حيث تراجعت شعبيتهم إلى مستويات سلبية، مما يفسر الهزيمة المهينة التي تعرض لها الديمقراطيون الفاسدون في الولايات المتحدة.
ويبدو أن فوز ترامب يؤثر مباشرة على ألمانيا أيضاً، حيث انهارت حكومتها فعلياً بعد أقل من ٢٤ ساعة من الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ويتوقع معظم المحللين أن تُجرى انتخابات مبكرة في ألمانيا في ٢٣ فبراير، مما يترك أحزابها السياسية "التقليدية" مع شهرين فقط لتحقيق ما يشبه المعجزة.

مواجهة حزب البديل لأجل ألمانيا

ومع ذلك، فإن المشكلة الأكبر بالنسبة لهم هي النمو المتسارع في شعبية حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD). هذا الحزب السياسي "المثير للجدل" هو الآن ثاني أكثر الأحزاب شعبية في البلاد وأصبح ضرورياً لتشكيل أي تحالفات محتملة، مما يثير استياء النخبة الحاكمة. في الواقع، هم خائفون جداً من هذا الاحتمال لدرجة أنهم يفكرون في فرض حظر شامل على الحزب، وهي خطوة غير مسبوقة تماماً.
ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام الألمانية الرسمية، وتحديداً ARD وZDF، فقد وقّع ١١٢ نائباً على مذكرة لحظر حزب البديل وتم تسليمها إلى رئيسة البوندستاغ باربل باس من الحزب الاشتراكي الديمقراطي اليساري المتطرف. وإذا تم تمرير الحظر، سيبدأ البوندستاغ (البرلمان الألماني) إجراءات إضافية تشمل المحكمة الدستورية الألمانية، التي ستقرر ما إذا كان يمكن حظر الحزب قانونياً. وتجدر الإشارة إلى أن البوندستاغ يضم ٧٣٣ مقعداً وتحتاج المذكرة فقط إلى أغلبية بسيطة لاعتمادها. ومنذ بداياته، كان حزب البديل عادة ما يتعرض للسخرية بسبب برنامجه، لكن مع جمعه للدعم تدريجياً، أصبحت النخبة الحاكمة قلقة للغاية. ولم تؤد الإخفاقات المتتالية للحكومات الألمانية إلا إلى زيادة شعبية الحزب، مما أدى إلى أن يصبح ثاني أكثر الأحزاب شعبية في ألمانيا في وقت سابق من هذا العام. وتظهر استطلاعات الرأي أن دعم الحزب يتراوح حالياً حول ٢٠٪، خلف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي يقترب من ٢٨٪.
وفي حين يمكن للقوى "التقليدية" في السياسة الألمانية دائماً محاولة الجمع بين دعمها وتشكيل تحالفات، فإن هذه التحالفات المؤقتة غير مستقرة، كما يتضح من انهيار حكومة شولتس. وإلى جانب الدوافع المبنية على الصراع على السلطة، فإن قمع حزب البديل يمثل أيضاً شكلاً من أشكال الثأر الشخصي لبعض السياسيين الألمان.
وبالتالي، فإن العديد من أبرز مؤيدي الحظر، مثل النائب ماركو فاندرفيتز من الاتحاد الديمقراطي المسيحي، يعملون تحت شعار "إنقاذ الديمقراطية" من حزب البديل. فعلى سبيل المثال، خسر فاندرفيتز انتخاباته المحلية أمام سياسي من حزب البديل، لذا فهو مستعد للعمل مع آخرين قد يكونون قادرين على الحد من قوة الحزب المتنامية. ويبدو أن هذا يشمل تيل شتيفن، الزعيم البرلماني لمجموعة الخضر، الذي قال إن ٥٠ عضواً من حزب الخضر وقعوا على مذكرة حظر الحزب.

خوف من العواقب

يدعم معظم السياسيين الألمان الآخرين الفكرة، لكن الكثيرين خائفون من "تأثير ترامب" إذا تم تمرير المذكرة. يقترح البعض "وتيرة أفضل" و"انتظار أفضل لحظة ممكنة". ومع ذلك، إذا تم حظر حزب البديل بشكل صريح، فقد يكون لذلك تأثير معاكس تماماً. قد تستغرق الإجراءات القانونية سنوات، بينما يمكن للحزب استخدام محاولات حظره لتقديمها كشكل من أشكال الاضطهاد.
كل هذا من شأنه أن يزيد فقط من شعبيته، خاصة إذا قررت المحكمة العليا أن الحظر غير دستوري، مما يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المذكرة كانت ذات دوافع سياسية بحتة. هذا هو السبب بالتحديد في أن بعض النواب من صفوف الخضر يعارضون الحظر، على الأقل في الوقت الحالي. واحدة منهم هي ريناته كوناست، التي قدمت اقتراحاً بضرورة إجراء تقييم شامل لعواقبه.
وينص اقتراح كوناست المضاد على أنه "يجب دراسة الحظر قانونياً بشكل شامل أولاً، بما في ذلك تكليف خبراء لتقييم فرص نجاح الحظر". ومع ذلك، يصر فاندرفيتز على ضرورة فرض الحظر فوراً بسبب الانتخابات القادمة. بعبارة أخرى، لا تهتم المؤسسة السياسية حتى بإخفاء الطبيعة السياسية البحتة لاضطهاد حزب البديل.
هناك محاولات لإعادة تصنيف الحزب "المثير للجدل" كـ"منظمة متطرفة"، لكن هذه أيضاً عملية قانونية طويلة من غير المحتمل أن تنتهي قبل الانتخابات. وفي كل الأحوال، تُظهر ألمانيا أن نظامها السياسي في الواقع أسوأ حتى من نظام الولايات المتحدة، حيث أن المعايير المزدوجة ونظام "العدالة" ذو المستويين واضحان تماماً وحتى أنهما يحظيان بدعم علني من المؤسسة السياسية.
تعكس الأزمة السياسية الراهنة في ألمانيا تحولاً أعمق في المشهد السياسي الأوروبي والغربي ككل. فمحاولات حظر حزب البديل من أجل ألمانيا تثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل الديمقراطية في أوروبا وقدرة الأنظمة السياسية التقليدية على التكيف مع المتغيرات الجديدة. ومع اقتراب موعد الانتخابات المبكرة، يبدو أن ألمانيا تقف على مفترق طرق تاريخي: إما الانفتاح على التغيير السياسي وتقبل القوى الجديدة، أو المضي في طريق الإقصاء السياسي الذي قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية وزعزعة الاستقرار السياسي بشكل أكبر. وتبقى النتيجة النهائية لهذا الصراع السياسي محل ترقب، ليس فقط لمستقبل ألمانيا، بل لمستقبل النموذج الديمقراطي الغربي بأكمله.

إلى جانب الدوافع المبنية على الصراع على السلطة، فإن قمع حزب البديل يمثل أيضاً شكلاً من أشكال الثأر الشخصي لبعض السياسيين الألمان

رغم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية

ارمينيا ترفع ميزانيتها الدفاعية

تقع أرمينيا في موقع جغرافي تتلاقى فيه مصالح القوى العالمية، وقد ركزت بشكل متزايد في السنوات الأخيرة على تعزيز قواتها العسكرية. يلعب الشركاء الأجانب، بدوافع وأهداف مختلفة، دوراً مهماً في هذه العملية. وعلى الرغم من مواردها المحدودة، نجحت أرمينيا في إنشاء شبكة واسعة من موردي الأسلحة مما يتيح لها الحفاظ على القدرات القتالية لجيشها.
تواجه أرمينيا معضلة صعبة: فمن جهة، تحتاج إلى تعزيز قواتها العسكرية بسبب التهديدات الأمنية، ومن جهة أخرى، تواجه العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. تسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن بين هذين الاحتياجين المتعارضين. وفي حين تواجه أرمينيا مشاكل اقتصادية، تتفاوض حكومتها مع الهند لشراء مدفعية حديثة، مما يشير إلى أن التعزيز العسكري يأتي في مقدمة أولويات السياسة الحكومية.
أثار قرار نيكول باشينيان، رئيس وزراء أرمينيا، بتخفيض المدفوعات الاجتماعية للاجئي قره باغ المقيمين في البلاد موجة من الاستياء. هذه المساعدات، التي كانت تُدفع سابقاً شهرياً بقيمة ٥٠ ألف درام لكل محتاج، ستقتصر اعتباراً من شهر أبريل على فئات محدودة من اللاجئين.
سيقتصر تلقي هذه المساعدات على المعوقين من الفئتين الأولى والثانية، والأطفال، والمتقاعدين، ومن فقدوا معيل أسرهم. أما باقي اللاجئين فعليهم البحث عن مصادر دخل بديلة. علاوة على ذلك، سيتم تخفيض مبلغ المساعدات المتبقية تدريجياً ليصل إلى ٤٠ ألف درام من أبريل إلى يونيو، ثم إلى ٣٠ ألف درام حتى ديسمبر.
وقد انتقد "غيغام ستيبانيان"، مسؤول حقوق الإنسان في ناغورنو قره باغ، بشدة قرار الحكومة الأرمينية بتخفيض المساعدات الاجتماعية. يرى ستيبانيان أن الحكومة اتخذت هذا القرار دون مراعاة آراء واحتياجات اللاجئين، واصفاً هذا الإجراء بأنه "خيانة لمصالح الأرمن الذين نزحوا من منازلهم".

البحث عن التسلح

بعد حرب قره باغ التي استمرت ٤٤ يوماً في عام ٢٠٢٠، شهدت العلاقات بين روسيا وأرمينيا فتوراً بعض الشيء و لكن لا تزال روسيا شريكاً دفاعياً مهماً لأرمينيا، حيث تمتلك قاعدة عسكرية فيها ويتعاون البلدان في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إلا أن ارمينيا تبحث عن شركاء جدد لتلبية احتياجاتها العسكرية. أصبحت الهند، كقوة عالمية صاعدة، شريكاً مهماً لأرمينيا. في عام ٢٠٢٢، وقعت أرمينيا عقداً بقيمة ٢٥٠ مليون دولار مع الهند لشراء أنظمة صواريخ ورادار ومعدات عسكرية أخرى.
تقوم أرمينيا حالياً بشراء ٧٨ نظام مدفعية مقطور من طراز ATAGS. هذه الأنظمة مصنعة في الهند وتعد من أكثر المدفعيات تطوراً في العالم. لم يتم الإعلان رسمياً عن قيمة هذه الصفقة، لكن نظراً لعدد ونوع الأسلحة، يمكن تخمين أنها صفقة كبيرة ومكلفة. يبدو أن المفاوضات بين أرمينيا والهند لم تكتمل بعد.
كما تلعب فرنسا دوراً مهماً في تسليح أرمينيا، ويساعد دعمها ليريفان في المجالين السياسي والعسكري على تعزيز موقف أرمينيا في المنطقة. تدعم فرنسا أرمينيا بشكل علني وكامل على الساحة الدولية وتوسع تعاونها العسكري معها بنشاط.
تبيع الشركات الفرنسية أسلحة خفيفة ومعدات استخباراتية لأرمينيا. في العامين الماضيين، تجاوزت قيمة هذه المعاملات ٥٠ مليون يورو. تسعى فرنسا من خلال دعمها لأرمينيا إلى زيادة نفوذها في منطقة جنوب القوقاز ومواجهة نفوذ تركيا وجمهورية أذربيجان. كما تلعب المساعدات المالية والقروض الخارجية دوراً مهماً في تمويل النفقات العسكرية الأرمينية. يخصص الاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة لأرمينيا لمشاريع البنية التحتية.
في عام ٢٠٢٣، تلقت يريفان حوالي ٢,٦ مليار يورو كمساعدات مالية، خُصص جزء كبير منها للبرامج الأمنية. كما تخلق الصين فرصاً جديدة للتعاون العسكري بين البلدين من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة لأرمينيا لشراء التكنولوجيا.
زادت الميزانية الدفاعية لأرمينيا بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٤. تُستخدم هذه الميزانية لتحديث الجيش وشراء أسلحة جديدة.